مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية
EL - HAKIKA (the Truth)
Journal for Social and Human Sciences

المجلد: 19 / العدد: 04 / السنة: 2020 / ص ص:115-135

# متلازمة التنمية والديمقراطية لبناء الأمن في الساحل الإفريقي

# *Development and Democracy Syndrome to Build Security in African Coast*

**لزهر وناسي[1*]، مسعود البلي[2]**

1 جامعة باتنة1، (الجزائر)، lazharouanassi@gmail.com

2 جامعة باتنة1، (الجزائر)، messaoud.elbelli@univ-batna.dz

**تاريخ الاستلام**: 2020/07/23 **تاريخ القبول**: 2020/12/11 **تاريخ النشر**: 2020/12/30

**ملخص**: تحاول هذه المقالة تفكيك معضلة الأمن وعدم الاستقرار، في منطقة الساحل الإفريقي، والمرتبطة أساسا بغياب الديمقراطية وفشل التنمية والضعف البنيوي لمجموعة دول الساحل التي تعاني من أزمات بناء الدولة الوطنية، وهشاشة هياكلها السياسية المحلية في تعبئة الموارد والإمكانيات لخلق الاستقرار والنمو والتنمية المفضية إلى بيئة أمنية مستقرة.خاصة في ظل التلازم بين الأمن والتنمية زو الديمقراطية بشكل لا يمكن الفصل بينهم، في ظل التحول في مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية، التي لا تعني بالضرورة حصرها في المجال العسكري والاستراتيجي، بل توسع ليصبح له ارتباطات وثيقة بالتنمية والنمو والديمقراطية والحكم الرشيد والأمن الإنساني .

**كلمات مفتاحية**: التنمية؛ الديمقراطية؛ الأمن؛ التهديدات الأمنية؛ الساحل الافريقي.

**Abstract:**

This article attempts to dismantle the dilemma of security and instability in the African Sahel region, which is mainly related to the absence of democracy, the failure of development, the structural weakness of the group of Sahel countries that suffer from the crises of building the national state, and the fragility of their local political structures in mobilizing resources and capabilities to create stability and Growth and development conducive to a stable security environment, especially in light of the correlation between security and development, and democracy is inseparable between them, in light of the shift in the concept of security and security threats, which does not necessarily mean confining them in the military and strategic field, but rather extends this concept to become It has close links to development, growth, democracy, good governance and human security.

* **المؤلف المرسل**

**Keywords:** Development; democracy; security; security threats; African Sahel region.

**مقدمة:**

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي إحدى المناطق الجغرافية التي تأثرت بشدة بمتغيرات بيئتها الأمنية والجيوسياسية المضطربة؛ المتأتية من خصوصيتها التاريخية والجغرافية، والتي تظهر في كونها منطقة لا تزال تعاني من مشكلات وأزمات متعددة الأبعاد والمستويات (أمنية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية)؛ جعلت من الصعب جدًا على الحكومات المركزية لدول الساحل معالجتها والتحكم فيها، أو حتى التنبؤ بمساراتها المستقبلية. وعلى ضوء كل ذلك، تتضح لنا طبيعة التهديدات الأمنية التي تقف وراء المشكلات الأمنية لدول الساحل الإفريقي، وهي إما مرتبطة بإشكاليات بناء الدولة، أو ما تسمى بحالة الفشل الدولي، لكونها في حالة عجز تام عن أداء وظائفها، وتقوية مركزية مؤسساتها، وذلك على المستوى المحلي، إلى جانب عجزها عن تقديم استجابات سياسية واقتصادية تجاه شعوبها، بشكل دفعها إلى الوقوع تحت التبعية الخارجية لسياسات الهيمنة من طرف قوى دولية كبرى، على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، وفرنسا.

ومن هنا فأن هذه المقالة تتوخى البحث في علاقات الأمن الهش، والتنمية المتعثرة في منطقة الساحل الإفريقي، وانعكاساتها الداخلية والخارجية، ومقاربة متلازمة الأمن والتنمية، من خلال محاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسة التالية:

**إلى أي مدى يمكن القيام ببرامج تنموية فعالة لبناء الأمن والسلم وفق اليات ديمقراطية في الساحل الإفريقي؟.**

تتجلى أهمية الموضوع في مقاربة البيئة الأمنية واستجلاء عناصرها ومصادر تهديدها في منطقة الساحل الافريقي، وفحص واقع التنمية الدول في منطقة الساحل الإفريقي، من حيث تراجع قوة الدولة أمام التهديدات الأمنية، وانسحاب الدول وعجزها عن أداء أدوارها التنموية، وبالتالي افتقارها لآليات حكامة رشيدة لتولي إدارة شؤون الدولة والمجتمع، ومحاولة اجتراح استراتيجية شاملة لتجاوز حالة العجز والهشاشة المسجلة في شتّى المجالات سواءٌ منها السياسية أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الأمنية. لذلك فإن الدراسة تتبع طرح **الفرضية الرئيسية** التالية:

تتصل التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، وإمكانية توسعّها إقليمي، وحتى دولياً بضعف الشرعية الديمقراطية للأنظمة السياسية للحكومات المركزية، وفشل سياسات التنمية الإقليمية والمحلية في دول الساحل الإفريقي.

للإجابة على الإشكالية السابقة، واختبار صدقية الفرضية المنبثقة عنها، تحاول الدراسة استخدام العديد من المقاربات المنهجية في دراسة مختلف القضايا الإفريقية الرّاهنة والمستجدة، ولعل مقاربة بناء السِّلم والتنمية بمنطقة السّاحل الإفريقي تكاد تحتل أولى الأولويات بالنسبة لاهتمام الجماعة الدولية حالياً، وصنّاع القرار السياسي بالدّول الافريقية قاطبة، اضافة الى مقاربة جيو–استراتيجية: وتتجلى هذه المقاربة من خلال دراسة للموقع الجغرافي وما تحوز عليه د ول المنطقة من ثروات طبيعية، مما يجعلها محط أطماع الدول الكبرى، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى، تعمق الاختلافات الأثنية بين الجماعات والتعصب الاجتماعي لدى فئات معينة من سكان منطقة دول الساحل، مما دفع المنطقة إلى تبني استراتيجيات ومقاربات وقائية للحيلولة دون تأزم الوضع الأمني وانفلاته في المنطقة.

زيادة على مقاربة الأمن القومي :وهذا عبر التطرق للتهديدات الأمنية في منطقة دول الساحل الإفريقي وأثرها على الأمن الوطني أو القومي والتي تتوزع على تنظيم القاعدة، الجريمة المنظمة، مسألة الطوارق، وخطف السياح والرعايا الأجانب، وانتشار السلاح وكيفية مواجهة هذه المخاطر الأمنية في شكل جهود إقليمية. باعتبار أن المسائل الأمنية هي مسائل عابرة للحدود ولا يمكن للدولة بمفردها مهما كانت إمكانياتها مواجهة مثل هده التهديدات.

كذلك تتجلى لنا ضرورة مقاربة هذه الإشكاليات في منطقة الساحل، لِما يمثله هذا الموضوع من أهمية قصوى، ومن خطورةٍ بالغة على الأمن العالمي، وعلى استقرار دول المنطقة ووحدة وسلامةِ أراضيها، خاصّةً؛ وأنّ هذه المسألة لها أبعادٌ متعددة ومتشعبة، وتفرضُ على دول الجوار خاصة (الجزائر، مالي، النيجر موريتانيا) إتباع سياسات وإجراءات جماعية توافقية، في سبيل درءِ جميع المخاطر والانعكاسات السلبية لها، وتُلقي على كاهلها جملةٌ من التحديات الأمنية والسياسية والتنموية العميقة، في سبيل الوصول بهذه الدّول ومجتمعاتها إلى حالة الاستقرار وتطلعات شعوبها في التنمية والأمن.

## 1- في علاقة الأمن بالتنمية

### أ-العلاقة التلازمية بين الأمن والتنمية

#### أ-1-توفير الأمن يحقق التنمية

لقد أصبح موضوع الأمن في هذا العصر الهاجس الأكبر للدول، إذ لا تنمية ولا استقرار سياسي أو اقتصادي دون توافر بيئة أمنية تحمي المكتسبات وتوفر الإطار المطلوب للتقدم والازدهار. ذلك لان هذا الأخير؛ قد غدا ضرورة من ضرورات الحياة للكائن البشري، ولا يمكن للإنسان أن يعمل أو ينتج دون توافر بيئة آمنة تحتويه في جو من الطمأنينة على نفسه وماله وعرضه وعقله ودينه، ودون الأمن والأمان يشقى الإنسان ويضطرب ويكون عرضة للقلق النفسي والعقلي، وتعتبر الحاجة إلى الأمن من الحاجات الأساسية، التي تأتي في الأهمية بعد الحاجة إلى الطعام والماء والهواء.

وعندما يحصل أي خلل أو نقص في أي جانب من جوانب الحياة، كالكساد أو النقص في قوى أو موارد بشرية معينة كالأطباء أو المعلمين، فإن الضرر الذي ينتج عن ذلك يكون محدودا في المجال الذي وقع عليه، وبالتالي يسهل احتواؤه أو التغلب عليه، ولكن عندما يضطرب ميزان الأمن ويختل النظام، فإن جميع نواحي الحياة تتأثر فتسود الفوضى، ويحل الخوف والاضطراب وترتفع معدلات الجريمة والسلوك المنحرف، فتتوقف حركة البناء وعجلة الإنتاج، فيضطر الناس للهجرة مع رؤوس أموالهم إلى مجتمعات أكثر أمناً. ولذلك كان الأمن لا يزال مرتكزا أساساً للتنمية، فلا تنمية ولا ازدهار إلا في ظلال أمن متحقق، فالتخطيط السليم والإبداع الفكري والمنابر العلمية، وهي أمور غير ممكنة الحدوث إلا في ظلال الأمن والاستقرار، حيث يطمئن فيه الإنسان على نفسه وأسرته وثرواته واستثماراته.

ومن أهم أنواع الأمن في وقتنا الحاضر الذي يعتبر من أساسيات التنمية، نجد ما يطلق عليه الأمن الوطني. ويقصد به تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددهما داخليا وخارجيا، وتأمين مصالحه وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع.

وفي تعريف أكثر ملائمة، يدمج "كيجلي" kEGEL وآخرون في تعريفهم للأمن الوطني بين شعور المواطن وجهود الدولة، باعتبار أنه " شعور بالاطمئنان توفره الأهداف والبرامج التي تسعى الحكومة من خلالها إلى ضمان أمن الأمة وبقائها (شاكر والحشر في،2010، 15-16)".

**أ-2- وجود التنمية يحقق الأمن**

لقد أشار روبرت "ماكنمارا" Robert Macnamara في كتابه " جوهر الأمن " إلى أن "الأمن ليس هو القوة العسكرية فحسب، وليست النشاط العسكري فحسب، وإنما الأمن هو عصب التنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول النامية التي لا توجد فيها تنمية.

وخلافا للمفهوم التقليدي للأمن والمعبر عنه بأمن الدولة، يواجه الأمن تحديات جديدة، ففي الماضي كانت جل التهديدات نابعة من مصادر خارجية، وكان أمن الدولة ينصب أساسا علي حماية الدولة، أي حماية حدودها ومواطنيها ومؤسساتها وقيمها من الهجمات الخارجية، أما في العقود الأخيرة، اتسع نطاق مفهوم أمن الدولة نظرا للتحولات المتسارعة في موضوع ومفهوم وطبيعة كل من الأمن والتهديدات، فعلاوة على تأمين الحدود والمواطنين والقيم والمؤسسات، أصبح الاهتمام ينصب على مخاطر التلوث البيئي والإرهاب العابر للحدود والفقر واللامساواة والعنف الداخلي ..الخ. (ليلى العجال ،2013، 89).

فالأمن الذي يتجاهل قوى التغيير والتقدم، أو يتجاهل آمال المجتمع، لا يمكنه أن يقوم في الواقع، وبالعكس فان تقدم المجتمع هو أحسن ضمان ضد التهديدات الداخلية والخارجية. ولا يتحقق الأمن إلا في الحالة التي يكون فيها العقل الفردي والحس الجماعي خاليا من أي شعور بالتهديد للسلامة والاستقرار. ومن المقومات الأساسية لتوفير الأمن توفير التنمية السياسية والاستقرار السياسي في المجتمع عن طريق الحقوق الدستورية الشرعية للفرد عبر حكم عادل يراعي شؤون المواطنين، ويعمل على توفير أسباب الطمأنينة، كما أن الاستقرار السياسي يتطلب دعائم أساسية تحقق الحقوق الأساسية للمواطنين لممارسة حقوقهم السياسية، في ظل أنظمة ومؤسسات مختصة قادرة على تأمين المجتمع من خلال:

-جهاز قضائي عادل وفعال، يضمن حقوق الجميع ويفصل في أحكام بسرعة وحسم لقطع المفاسد وردع المعتدين والمخالفين.

-تخطيط متكامل وسياسة جنائية سليمة وتعاون وثيق بين كافة المؤسسات التربوية والعسكرية لتوفير الأمان للأفراد والجماعات.

كما تؤدي التنمية الاقتصادية دورا كبيرا في تحقيق الأمن الاجتماعي، حيث لا يكفي أن يتوافر نوع من التماسك والتعاطف داخل المجتمع، وأن يتواجد الاستقرار السياسي والمؤسسات لضمان توافر الأمن، بل لا بد من توفر أمن اجتماعي واقتصادي يضمن لكل فرد في المجتمع مستوى معيشي معين، يتحقق بتوافر فرص العمل والإنتاج، ليؤمن اقتناء حاجات الإنسان الضرورية من مأكل وملبس ومسكن مناسب، يضاف إليه توافر خدمات تعليمية وصحية واجتماعية وإنسانية تجعله في مأمن من الفقر والجهل والمرض.( إسماعيل،2009، 112)

**ب-العلاقة التكاملية بين الأمن والتنمية**

العلاقة بين الأمن والتنمية علاقة متعددة الأبعاد والمستويات، إذا ما حاولنا أن نؤصل تاريخيا لهذه العلاقة، فإننا سنجد أصولها في مجال تأمين حركة القوافل التجارية البرية والبحرية على السواء، ومن هنا سنجد الجهود الأمنية في صورها الأولى في مواجهة العصابات التي كانت تهاجم القوافل التجارية عبر الطرق البرية ،وفي مواجهة القرصنة في البحار، واستنادا إلى الخبرة التاريخية في هذا الشأن، فإن الدول التي استطاعت تأمين حركة تجارتها الداخلية والخارجية برا وبحرا هي الدول التي استطاعت أن تحقق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، وتحافظ على أمنها وبقائها وذلك استنادا إلى معايير كل مرحلة تاريخية. إلا أن النقلة النوعية الحقيقية بشأن العلاقة بين الأمن والتنمية، ارتبطت بالثورة الصناعية وظهور النظام الرأسمالي وتبلور نظام الدولة القومية ذات السيادة والسلطة المركزية، والتي تتحمل مسؤولية الأمن الداخلي والدفاع عن الإقليم ضد أي اعتداء خارجي، وهنا نستطيع القول أن العلاقة التكاملية الواضحة بين الأمن والتنمية ارتبطت تاريخيا بظهور الرأسمالية واتساع نطاقها على مستوى العالم.( أبو عامود ،2012).

والعلاقة بين الأمن والتنمية هي علاقة ذات ارتباط عضوي، فالأمن يرتبط بكافة خطط وبرامج التنمية في إشباع حاجات الناس الاقتصادية والدينية والنفسية والاجتماعية ،إلى جانب تحقيق العدالة والمساواة والحرية لدى الشعوب، وهذا بدوره أساس الشعور بالولاء والارتباط بالنظام والدفاع عنه، إذ يساهم انتشار الأمن مساهمة مباشرة في إيجاد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسيكولوجي. من هنا يتجلى لنا، أن العلاقة بين قضايا الأمن والتنمية هي علاقة تكامل وارتباط

تبادلي بينهما فتوفر الأول رهن بوجود الثاني ، والعكس صحيح ، فالتنمية الشاملة تحتاج إلى إحداث تطوير وتحسين في جميع العناصر المادية والبشرية التي يتكون منها المجتمع، ويمثل العنصر البشري حجر الزاوية، الذي لا يتصور أن تتم إلا بإجراء تغيير إيجابي فيه، لأنه يعتبر في حقيقة الأمر الهدف والوسيلة للتنمية. أما العناصر المادية فإنها عبارة عن الوسائل والعمليات والإجراءات ذات الطابع الاقتصادي التي عن طريقها يمكن مواجهة عقاب الطابع الاقتصادي التي عن طريقه يمكن مواجهة عقاب النمو للتخفيف منها بل والقضاء عليها.( اسماعيل، 116)

**2–فشل التنمية، المعضلة الأمنية والبناء السياسي الهش في الساحل الإفريقي**

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي بتعبير أدبيات العلوم السياسية بمنطقة الدول الفاشلة، وهذا ما يبرر تبوء دول هذه المنطقة للمراتب الأخيرة من التصنيف العام للدول حسب درجة تطورها ومؤشرات التنمية الشاملة، ولعل هناك جملة من الأسباب الكامنة وراء هذا التصنيف منها العوامل والمشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي يمكن ذكرها بشيء من التفصيل في ما يأتي:

**–أ– الأوضاع الاقتصادية:**

1–ضعف الأداء الاقتصادي: حيث تشير مؤشرات التنمية في العالم إلى عجز التنمية في هذه الدول، ففي 2006كانت النيجر أقل الدول نموا من حيث الدخل الفردي المقدر ب: أقل من دولار في اليوم الواحد، وبمعدل 136دولار في السنة. ونجد أن 80% من سكان التشاد يعيشون تحت مستوى دولار واحد في اليوم، وفي مالي 60%، وفي موريطانيا32. %

2–ارتفاع نسبة الفقر: حيث نجدها مرتفعة في هذه الدول، فحسب إحصائيات الأمم المتحدة فإن النيجر تعد ثاني أفقر دولة في العالم، ونسبة الفقر بالسودان تمثل 40%، وفي التشاد أكثر من 80%،النيجر 63%، مالي 64%، موريتانيا 40.%

3–أزمات المجاعة: نتيجة التصحر والجفاف في النيجر أكثر من 800 طفل مهددين بالموت.( عبد الغاني ،2004، 84)

4.ضعف النمو الاقتصادي: تشير إحصائيات التنمية البشرية إلى أن نسبة النمو الاقتصادي من سنة1990 إلى2015 بالنيجر قدرت ب0,5%، السنغال 1.2%،

السودان3,5%، مالي2,2%، التشاد1.7% مع ارتفاع نسبة الأمية والجهل، حيث نجد أن نسبة الأمية لما فوق 15 سنة بالتشاد تقدر ب 25,7%، السنغال39%، السودان 60,9%، كما أن سوء الأوضاع المعيشية والبيئية أدى إلى انتشار الأمراض المعدية مثل الإيدز، الملاريا، السل، ...الخ. فوفقا لإحصائيات منظمة الصحة العالمية لسنة2006 فنسبة الوفيات بالفيروس في السودان بلغت 23 ألف ضحية، النيجر 4800، مالي12الف ضحية، وحوالي 500 ضحية بموريتاني.( تقرير التنمية البشرية، 1986، 287).

**ب–الاوضاع السياسية**

1)–**أزمة الشرعية السياسية**:و تتمظهر بمستويين يرتبط أولهما بما سمي ب: Political Crisis legitimacy في بناء الدولة، والتي تعالج مشكلات التحول الاجتماعي والتطور الاقتصادي والديمقراطي.(حامد،1986، 36-46) .واستقاء من الواقع السياسي في منطقة الساحل الإفريقي، نستطيع رؤية تفاوت في مدى التمثيل الديمقراطي لنظم الحكم بها، والتي بدورها تفتقد إلى هذه الشرعية السياسية، الأمر الذي أفقدها القدرة على التواصل مع شعوبها

وكذا تسجيل حالات العجز الأمني والديمقراطي والانهيار المؤسساتي، مع عدم القدرة على إيجاد حلول للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. فأزمة الشرعية هذه ناجمة عن أربع عوامل مرتبطة ببعضها البعض وهي: الصراعات الداخلية على السلطة السياسية وتقسيم الثروات الوطنية، الصراع لأجل القوة، فقدان الثقة بالقيادات السياسية، التجاذبات الاثنية والعرقية التي تأخذ في الغالب طبيعة صراعية لها انعكاسات على الاستقرار الاجتماعي والسياسي في دول منطقة الساحل الإفريقي.(الزيات، 2002، 63-67).

أما المستوى الثاني: فهو نتاج للأول، ويتجلى عبر تمظهرات الصراعات الجيوسياسية الدولية في الإقليم والاستقطاب الدولي بين القوى الإقليمية والعالمية المتدخلة بشتى الصور في هذه المنطقة، والذي تعبر عنه الدراسات السياسية ب "أزمة الشرعية الدولية International " Legitimacy Crisis" التي كانت إحدى إفرازات نهاية الحرب الباردة وتحولات النظام العالمي، حيث أضحت بعض الدول الأوروبية، والولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية.(حامد، 36-46) .

2)**–أزمة الفشل الاقتصادي**: تعد أزمة التنمية أحد أهم المشاكل الأمنية التي تعاني منها دول الساحل الإفريقي إلى جانب أزمة التطور الديموقراطي أو الأداء السياسي وهو ما أوجد حالة اللاعدالة اجتماعية وأدخلتها في حلقة مفرغة أبقت مجتمعات تلك المنطقة رهينة لأزمات دائمة. (Hameso, 2002, 10-11) ؛ وهناك من يربطها بأزمة توزيع الموارد والمنافع المادية وغير المادية في المجتمع من قبل النظام السياسي، ومشكلة التوزيع هذه لا تقتصر على توزيع عوائد التنمية فقط وإنما تشمل أيضاً عملية توزيع أعباء التنمية الأمر الذي أضاف تهديدات جديدة للساحل الإفريقي بشكل خاص .

3)**أزمة الاندماج الوطني**: تجلت في عجز النظم السياسية لدول الساحل الإفريقي على خلق أو بناء الدولة الوطنية، نتيجة عدم قدرتها على التعامل مع الواقع القائم المبني على مبدأ علو الانتماءات الشخصية والعرقية، والولاءات دون الوطنية على الولاء الوطني، وهو ما خلق موجات عنف سياسي واسعة، وبؤر للتوتر مع عدم القدرة على تسمية أو إطلاق مصطلح " شعب " على تلك الجماعات التي تعيش فوق إقليم واحد.(أحمد نصر، 2005، 06)؛ وبالتالي ظهور لمشكلات الهوية والإثنيات المتناحرة، وإذا أخذنا على سبيل المثال دولة موريتانيا إحدى دول منطقة الساحل الإفريقي، فهي تعاني مثلها مثل الدول الأخرى المجاورة لها من مشكلة وأزمة الهوية، باعتبارها أزمة سياسية مرتبطة أساسًا بالمجتمعات حديثة الانبثاق والتكوين والتي تتميز بتركيبة مجتمعية مليئة ومتعددة الأعراق والإثنيات التي ما تزال تبحث عن هويتها المجتمعية الموحدة؛ فالفرد فيها لا يزال يحس بالانتماء القبلي والعرقي والاثني والطائفي وهو غير مستعد لبناء أو الاعتراف بهوية قومية ووطنية موحدة، داخل الدولة الواحدة؛ وهي الأسباب نفسها التي أنتجت صراع القومية والهوية الإقليمية بين دول هذه المنطقة.

**4)–الاضطرابات الأمنية الشاملة**: أيضا تعرض النسق الإقليمي الساحلي لما يعرف بالهزات الأمنية الشاملة، فيشهد هذا النسق مجموعة من التغيرات الهيكلية التراكمية المؤثرة على حاضر ومستقبل واستمرار واستقرار الدول الوطنية في الساحل، ومن تلك التغيرات، نذكر باختصار: اهتزاز كلي أو جزئي لشرعية أنظمة الحكم، أزمة العولمة المالية والاقتصادية النيوليبيرالية، وأزمة اقتصاديات التسلح وأزمة التماسك المجتمعي، مع انبعاث الحركات الانفصالية والفوضوية

والقومية المتطرفة، وتزايد أزمة الطلب الكبير على الطاقة والغذاء؛ ومنه أزمة التضخم المستورد المؤثر على الاقتصاد والفئات المجتمعية الهشة أصلا، خاصة لدى مجموعة من البلدان الساحلية. وذلك مع تزايد وتائر نمو النواتج القومية للدول الصناعية الصاعدة في آسيا وأمريكا اللاتينية، واتساع حجم القوة الشرائية للطبقات المتوسطة فيها.(قوي،2016).

فالدولة أضحت غير قادرة على تحقيق أمن مواطنيها، وعلى مجابهة التهديدات النابعة من داخل الدولة، فالدولة أصبحت أحد الفواعل المتعددة والتي تعمل على تأمين فئات معينة فقط، وهذا ما أكده "جون جاك روش Jean Jaque Roche" الذي يرى أن الدولة أصبحت مصدر تهديد أمني لشعبها وذلك عبر سيطرة إثنية معينة أو نخبة عسكرية على مقاليد السلطة (Roche,2002, 32 )؛ وهي الصورة التي ولدت "العنف البنيوي Violence Structurelle"؛ وهذا ما يطلق على تسميتها" أشباه الدول" States Quasi " المر الذي يكاد يكون منطبقا بصورة كاملة على مجموعة دول منطقة الساحل الإفريقي.

### 3- نحو مقاربة استراتيجية فعالة للتنمية في الساحل الإفريقي

تتسم دول الساحل الافريقي بغياب أو ضعف التجمعات السياسية التي يمكن أن تساهم في تزويد المواطن بالمعارف السياسية وبالتالي في تشكيل وبلورة الرأي العام؛ إذ أن العديد من الأحزاب السياسية مجرد تنظيمات تفتقد إلى المؤسسية السياسية، وغالبا ما تتحدد طبيعتها بشخص قائد الحزب أكثر منها بالتنظيم والثقافة السياسية للحزب، ومن هنا يفتقر الإنسان في هذه البلدان الإفريقية إلى الاستعداد لتكوين آرائه حول المشاكل والقضايا المحيطة به والبعيدة عنه. وهذا يعكس لامبالاته وبالتالي تسليم أمره للآخرين: كبير العائلة، شيخ القبيلة، وجهاء القرية.(مشورب،2002، 04)

إن تجسيد التنمية على أرض الواقع يرتبط بتخطي المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحيطة بها. إلا أنها تبقى مرتبطة بمدى تجسيد الديمقراطية والحكم الراشد وكذا تحقيق التكتل والاستقلالية الاقتصادية بين الدول الإفريقية.

#### أ- سبل تكريس الديمقراطية والحكم الراشد

إذا كانت دول العالم المتقدم حققت تطورها واستقرارها السياسي عن طريق تجسيدها الفعلي للديمقراطية، واحترامها لمقتضيات الحكم الراشد، فإن تخلف الدول الإفريقية واحتلالها

المراتب الأخيرة من الترتيب في عمليات التنمية يرجع أساسا إلى الغياب الفعلي للديمقراطية والحكم الراشد. وفي هذا السياق تشير الدراسات الى أن ثمة جدلا حادا بين الباحثين المهتمين بتحقيق الديمقراطية وترسيخها، وأساس هذا الجدل هو إمكانية استمرار الممارسات الديمقراطية في بيئة تتميز بتعددية إثنية ومجتمعية كبيرة مثل: دول الساحل الإفريقي، حيث أن هذه النماذج قد لا تعبر بشكل كامل عن الاختيار الحر للمواطنين لأنها لا تتيح لهم في النهاية الاختيار إلا من بين البدائل التي تقدمها لهم الأحزاب السياسية وقياداتها العليا في الوقت الذي تتهمش فيه حقوق بعض الشرائح الاجتماعية مثل النساء، والأقليات أو الفقراء وبعبارة أخرى إن الديمقراطية تصب هذه النماذج لا تتضمن وحدها وجود بيئة ثقافية ومجتمعية مناسبة لحماية التجربة الديمقراطية.( الأعور، 2010، 97).

وفي هذا السياق يمكننا الإشارة إلى حالة غير طبيعية في طبيعة الديمقراطية التي تمارس في دول الساحل الإفريقي، حيث تميزت الديمقراطية المطبقة من طرف المحتل الفرنسي بميزتين رئيسيتين: هما استخدام الإكراه والعنف ضد المواطنين، وحصر المشاركة السياسية في مجموعات أثنية ذات ولاء قوي للمستعمر التاريخي. هاته الديمقراطية والسياسة المتبعة أدت إلى ظهور أنظمة شمولية تسلطية بعد الاستقلال بسبب الاعتياد على التسلط والقهر والإكراه أي التشبع بالثقافة التي مارسها الاحتلال مما خلق أزمة الدولة.(Patrick, 2006 ,27-33 ).

وبالعودة الى الجدل المثار حول طبيعة الديمقراطية في هذه الدول، برز الحديث عن النموذج التوافقي كحل مثالي تأخذ به الدول التي تقوم على انقسام اجتماعي كبير، والذي يظهر كانقسام اثني وسياسي.وذلك عن طريق الديمقراطية التوافقية باعتبارها الحل الأمثل للمجتمعات الإفريقية، لأنها ترتبط عادة بالمجتمعات التعددية، ولكون هذه الأخيرة عرضة لانقسامات حادة ومتطابقة. وتشمل هذه الانقسامات ظواهر ترافقت مع تطور المجتمعات، والتحولات الاقتصادية والاجتماعية فيها. مثل الانقسامات ذات الطابع الاثني. ولا يكفي النظر عادة للديمقراطية التوافقية في أن تتعرض المجتمعات المتعددة الانقسامات ذلك أنها توجد عادة في كل مجتمع؛ لكن ما يميّز المجتمعات المتعددة التي تنشأ فيها الديمقراطية التوافقية. هو أن الانقسامات فيها تتسم بتطابقها، حيث تختلف فئة معينة مثلا عن الفئات الأخرى، من حيث الدين واللغة أو المستوى الاقتصادي، وتعمق هذه الانقسامات بمقدار ما تتطابق وتتراكم لدى الجماعة الواحدة، ولذا

وصلت في ذلك إلى حدها الأقصى فإنها تكون عرضة لنمو حركة انفصالية قوية منها. وقد حاولت الدول الإفريقية بعد استقلالها بناء الدولة القومية حسب النماذج الأوروبية لكنها فشلت في ذلك، والأسباب في ذلك راجعة بنسبة كبيرة إلى الانقسامات الأفقية والعمودية داخل هذه المجتمعات. وقد تزامن تطور الدولة الإفريقية مع اتجاه العدد المتزايد من علماء السياسة والاجتماع إلى البحث عن بديل ملائم للديمقراطية، وبلورة نظرة متفائلة إلى مستقبل هذه المجتمعات."إذا يمكن استخلاص أن الديمقراطية التوافقية هي الحل الأمثل لتطور المجتمع في إفريقيا لأن الطبيعة المجتمعية لإفريقيا هي التي تفرض هذا الحل.(الأعور، 99).

**ب – آليات تحقيق الحكم الراشد**

إن ما يميز واقع الحكم الراشد في منطقة الساحل الإفريقي؛ هو عدم اتفاق الرؤى الإفريقية حول مضمون ودلالات الحكم الراشد. فالمحللين الأفارقة يرون أن مقولات الحكم الراشد في إفريقيا حملت نفس أهداف برامج الإصلاح الهيكلي والتي تهدف إلى إضعاف الدول الإفريقية وتقليص دورها.وبالرغم من انتقاد العديد من الأفارقة لمضامين الحكم الراشد، إلا أنهم أبدوا تحفظا حول واقع المجتمع الإفريقي، ودوره في تحقيق التنمية وتوطين مبادئ لحكم الراشد، فالعدد القليل من منظمات المجتمع المدني في إفريقيا يمكن إطلاق عليها مصطلح " مدنية " فهذه المنظمات ليست منفتحة وتسيطر عليها الدولة، كما انها تفتقد إلى التنسيق فيما بينها وعدم تناغم أنشطتها، وضعف قدراتها المؤسسية، فضلا عن انعدام الثقة بين المجتمع المدني والدولة.( تقرير الامم المتحدة،2012).

**-ب–1– منتدى الحكم الراشد في إفريقيا وسبل تفعيله**

لقد تم تأسيس هذا المنتدى في إطار " المبادرة الخاصة للأمم المتحدة بشأن إفريقيا التي تدعوا إلى ربط التنمية في إفريقيا بمطلب الحكم الراشد، حيث أن التحدي في هذا المجال لا يكمن فقط في تحقيق السلام والمصالحة الوطنية، وتسوية الصراعات، لكن أيضا يكمن في تعزيز القدرات بهدف الوصول إلى حكم فعال.

على الرغم من خوض العديد من الدول الإفريقية لتجربة التحول الديمقراطي منذ نيلها للاستقلال فإن 54 % فقط من أنظمة البلدان الإفريقية الجنوبية هي أنظمة ديمقراطية وباقي الأنظمة فالسمة الغالبة لها هي:

-سيطرة الحزب الواحد على الحياة السياسية مثل تنزانيا، موزنبيق، إريتريا.

-الانتخابات المزورة والصورية بالإضافة للأنظمة الأوتوقراطية، الأنظمة التسلطية الوراثية.

-الانقلابات العسكرية التي تهدم أي مبادرة نحو الديمقراطية مثل: التوغو، موريتانيا، ساحل العاج.( بروسي، 2009، 197).

كما كانت مبادرة أخرى من طرف الرئيس السنغالي "عبد الله واد" التي أطلق عليها اسم "مخطط أوميجا OMEGA PLAN " وأعلنت خلال مؤتمر القمة الفرنسية الإفريقية المنعقدة في ياوندي في جانفي 2001، وتركزت هذه المبادرة على أهم الميادين التي يجب توفرها من أجل إحداث تنمية شاملة ومستدامة من شانها تسهيل عملية الاندماج في كل الأنشطة العالمية وخاصة التجارية منها، والتمكين من تحمل أعباء المنافسة الإنتاجية والاندماج في التجارة العالمية، وبما أن هذه المبادرات لا توجد بينها تباينات واختلافات شديدة فإن القادة الأفارقة في قمة لوزاكا رحبوا بالمبادرتين المقترحتين OMEGA-MAP وقرروا دمجهما في مبادرة واحدة تعبر عن موقف إفريقي موحد من أجل عرضها على شركاء إفريقيا الدوليين.( مجلة افريقيا قارتنا، 2014، 01)

وأصبحت الصيغة النهائية لهذه المبادرة تعرف ب: مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا NEPAD وتهدف إلى تقليص الفارق الذي يفصل إفريقيا عن الدول المتقدمة والعمل على إيجاد سبل لدمج إفريقيا في الاقتصاد العالمي، وهي بمثابة عقد أحد أطرافه إفريقيا التي تتعهد بتكريس مبادئ الحكم الراشد مقابل زيادة المساعدات وحجم الاستثمارات من طرف الدول المتقدمة والنيباد مبادرة استراتيجية لإعادة هيكلة إفريقيا وتخليصها من التخلف وتعزيز التنمية المستقلة والنهوض بالاقتصاد والاستثمار في الشعوب الإفريقية ومواجهة التحديات الحالية التي تواجه القارة الإفريقية والتي تتمثل في الفقر المتزايد والتخلف واستمرار التهميش ... من هنا فوضت منظمة الوحدة الإفريقي O.A.U خلال الاجتماع ال 37 لها في زامبيا يوليو 2001 رؤساء الدول المؤسسة أو ما يعرفوا بالخمسة الكبار مصر، الجزائر، السنغال، نيجيريا وجنوب إفريقيا بتصميم هيكل متكامل للتنمية الاجتماعية الاقتصادية في القارة.(جمعة، 2005، 220)

تم طرح المخطط الرسمي للنيباد أمام منظمة الأمم المتحدة في 16 سبتمبر 2001 من خلال الاجتماع الوزاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لها وتم الترحيب بالمبادرة وتأكيد سعي المنظمة على دعم جهودها لكسب التأييد الدولي للمبادرة الجديدة وقد ركزت المنظمة على

أربع مجالات لتحقيق أهداف النيباد وهي: التجارة الخارجية، المديونية، تعزيز القدرات البشرية والمؤسساتية، ومع اعتماد مبادرة النيباد من قبل الحكومات الافريقية في 2001 والنقاشات تدور حول خطة عمل المبادرة وتم التركيز بوجه الخصوص على ما إذا كانت النيباد هي الخطة المناسبة لإفريقيا؟ خاصة مع الانخفاض الحاد في الاقتصاد العالمي وتأثيرات الأزمة المالية العالمية على إفريقيا ،حيث شهد نمو الناتج المحلي تباطؤ حاد في عام 2009 خاصة في إفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى مما يجعل حظوظ ضعيفة لتحقيق التنمية.( مجلة افريقيا قارتنا، 2014)

وحاول المبادرون عبر هذه الشراكة تغيير الصورة المرسخة عن إفريقيا كقارة البؤس والانقلابات العسكرية والنظم السياسية الهشة بتطبيق الديموقراطية وترسيخ الحكم الراشد إذ أن العديد من الأنظمة الديمقراطية جديدة ولا تزال هشة وتواجهها تحديات كثيرة ومعقدة كصعوبة ترسيخ الدستورية، وإعادة بناء دولة ما بعد الاستعمار، ومنع التدخل العسكري في السياسة وإقامة هياكل إدارة فعالة للتنوع العرقي، رعاية قيادة فعالة، تمكين المرآة من مكافحة فيروس الايدز، حماية حقوق النسان، وسيادة القانون.

ومهما تكن التحديات فالمشكلة الان في إفريقيا كما أشار السيد " أماكو" خلال مؤتمر " الديمقراطية والمجتمع المدني والحكم الراشد في إفريقيا" في عام 1997 ليست في إضفاء الطابع الديمقراطي ولكن كيف ؟ ومتى وبأي شكل؟.(تقرير مجلة الجيش، 2015، 71)

**ب-2- سياسات تكريس التكامل بين الدول الإفريقية**

إذا كانت الديمقراطية والحكم الراشد إحدى سبل التنمية فإن تحقيق التكتل بين الوحدات السياسية في إفريقيا يعتبر إحدى مقومات التنمية وهذا ما سنوضحه:

في إطار التحديات الكبيرة التي تواجهها القارة الإفريقية وخاصة (دول الساحل الافريقي) فيما يتعلق بتحديات وتداعيات العولمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفي إطار التغيرات التي شهدتها الساحة الدولية. وبروز مخاطر الإرهاب والتنظيمات المتطرفة فضلا عن توالي الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها مختلف دول العالم كبيرها وصغيرها، سعى قادة القارة الإفريقية الى ضرورة التوجه نحو تفعيل الفكر الجماعي والنظرة التعاونية والتكاملية المشتركة بين مختلف دول القارة، حيث سار هذا الطرح بين مسارين:

-أحدهما يهدف لتكوين تجمعات إقليمية سياسية أو اقتصادية، حثيث تتسم بفاعلية وليس مجرد تجمعات هامشية تجتمع وتفترق دون نتائج واقعية أو ملموسة على أرض الواقع، ومنال على ذلك تحديث وتطوير منظمة الوحدة الإفريقية.

-ثانيهما يهدف لتفعيل المنظمات الإقليمية القائمة بالفعل وتطويرها مثل: الكوميسا، السادك.. وغيرها.( مجلة افريقيا قارتنا، 2013، 02)

إن معظم الدول الإفريقية تعتبر متخلفة اقتصاديا، وربما ترجع أسباب ذلك لأبشع أنواع الاستغلال من طرف المستعمرين، والذي ترك آثار سلبية على القارة، فقد ظل قرونا عدة ينهب ثروات القارة، بالإضافة إلى وجود قطاع زراعي ضخم يعمل بوسائل بدائية، مما يؤدي إلى إنتاج زراعي ضعيف، كما أن أكثر من ثلثي دول العالم المصنفة على أنّها، الأقل نمواً والأكثر فقراً تقع في إفريقيا. لذلك ينظر على التوحد بأنه السبيل إلى تقوية الدول الإفريقية في مواجهة الأسواق العالمية ورفع سعر المواد الأولية؛ فإنشاء سوق مشتركة واحدة بإفريقيا عامل هام لكسر حدة الاحتكارات الأجنبية، بل قد يؤدي أنشاء هذه الأسواق إلى التأثير في اقتصاديات الدول الاستعمارية، بمعنى إخضاع الصناعات الأوروبية التي تعتمد على منتجات الدول الإفريقية للأسعار، التي تصنّعها هذه الأخيرة، لذلك ناشدت الدول الإفريقية بضرورة إقامة سوق إفريقية مشتركة، مع فتح الباب لجميع الوحدات السياسية بالقارة للانضمام إليها، خاصة أن الدول الإفريقية تصدر خامات متشابهة ومحاصيل قد تكون مكمّلة بعضها البعض، ومن ثم كان الاتفاق بينهما أجدى لمصالحها وأحفظ لثرواتها من أن تغتالها الاحتكارات الأوروبية القوية، التي تتحكم في أسعار السوق، فتحرير التجارة بين الدول الإفريقية بل وحتى بين أعضاء التجمعات الاقتصادية المختلفة في إفريقيا، سيؤدي إلى زيادة التجارة فيما بينها، مما يؤدي إلى تحسين موقف الدول الإفريقية تاجاه التكتلات الاقتصادية خارج إفريقيا.

ورغم تعدد الأسباب المؤدية غلى ضعف الأداء الاقتصادي، ظلت الطبيعة الانقسامية والتجزئة للاقتصاد الإفريقي بمثابة القيد الرئيسي أمام نمو القارة، الأمر الذي دفع إلى التوسع السريع في التكامل الإقليمي الفرعي والقاري، فسعت حكومات الدول إلى تبني خطط اقتصادية للتنمية، اعتبر التكامل الاقتصادي الإقليمي فيها أحد السبل لتحقيق التنمية نظرا لما يوفره من مزايا تتمثل في:

-إن التكامل الإفريقي في القارة يلعب دورا أساسيا في بلورة الوحدات الاقتصادية القادرة على البقاء والاستمرار، لأن عوامل الإنتاج في كل دولة على حدة لا تلبي احتياجات المشروعات الكبرى، وذلك رغم عناء القارة بكثير من الخامات ومصادر الطاقة المختلفة.

-في غياب الهياكل والأبنية التصنيعية، فيتوقع أن تقدم خطط ومشاريع التكامل الإطار المناسب لحشد الموارد والأسواق، للتمكين من دخول مرحلة التصنيع، ومن هنا يصبح التكامل أداة لخلق التناغم الاقتصادي اللازم بين الدول.(خليفة، 2015، 30)

**4-نحو استراتيجيه تنموية شاملة للتكيف مع الأزمات في منطقة الساحل الافريقي**

أدى انتشار الفساد السياسي وضعف الأداء المؤسساتي في دول الساحل الافريقي لاستحالة بناء آليات الوقاية أو حل النزاعات الداخلية ذات الفعالية والمصداقية مما جعل من تدخل طرف أجنبي ثالث أمرا ضروريا. واستجابة لهذه التحديات على المدى الطويل، دعت فواعل متعددة إلى إطار منسق وشامل لمواجهة التهديدات المتشابكة في المنطقة، والتي أثرت على عملية بناء الأمن في الساحل وقد تجلت أبرزها في الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، خصوصا التنسيق في قطاعي التنمية والأمن.

ففي تموز 2012، أطلق الاتحاد الأوروبي مبادرة مهمة (EUCAP) لبناء القدرات في النيجر والساحل وهو برنامج تدريب يساعد قوات الأمن في النيجر لتحسين السيطرة على أراضيها ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، خاصة وأن القدرات السياسية للدول الإفريقية بشكل عام حسب الباحث دي وال هي قدرات محدودة باعتبارها واحدة من العقبات التي تعترض التنمية الاقتصادية والسياسية في إفريقيا وهذا هو الضعف نفسه الذي سمح لظاهرة الصراع العرقي بالبروز في مرحلة ما بعد الاستعمار مثل كوت ديفوار التي أصابها عجز في القوة المؤسسية اللازمة للتغلب على الانقسام العرقي.(KIRWIN,2006, 48)

وأيضا مبادرة ساحل غرب إفريقيا (واسي) يوفر المشورة والمعدات والمساعدة التقنية، والمتخصصة في تدريب الموظفين لإنفاذ القانون على الصعيد الوطني وعلى المستوى الإقليمي في غرب إفريقيا، بهدف تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية لمكافحة الجريمة المنظمة والإتجار بالمخدرات أكثر على نحو فعال. مع التركيز في المقام الأول على ما بعد الصراع، بما في ذلك "كوت ديفوار، غينيا بيساو، ليبيريا، وسيراليون . "

استناداً إلى التقديرات الحالية، قامت منظمة الأغذية والزراعة (FAO) بتقديم دعم قرض بحوالي 135.3 مليون عام 2013 لـ6 ملايين شخص بما في ذلك المتضررين من النزاع في مالي. فجوهر المسألة يتعلق بمحاولة بناء القدرة على تعزيز سبل معيشة تساعد على استعادة الإمكانيات الإنتاجية، وكذا تعزيز القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية.(KIRWIN, 43-44 )

**أ–استراتيجية بناء التنمية المستدامة**

وتتم من خلال ضمان الاستدامة في النمو، وتعزيز مؤسسات الدولة، وتسهيل مشاركة شعبية واسعة كشروط مسبقة للسلام على المدى الطويل، والاستقرار، والتنمية: الساحل والصحراء . لكن هناك عدم تناسق داخلي في جدول أعمال إعادة البناء من الجهات المانحة، ما يثبت ذلك هو أن الموارد المالية والعسكرية الدولية المخصصة للدول الفاشلة في إفريقيا بشكل عام تشير إلى عدم وجود إرادة سياسية للشروع في جهود طويلة الأجل ومكثفة من حيث التكلفة التي من شأنها أن تكون متسقة مع الأهداف السامية لإعادة بناء الدولة.(Englebert,2007,1-2)

**ب–الإستراتيجية الاستباقية للوقاية من حالة الانهيار:**

ترتبط هذه الاستراتيجية بمتابعة دقيقة للكل المعطيات والمؤشرات التي تكشف عن حالة انهيار أو فشل الدولة ، من خلال تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية واستدامتها على نحو يضعف البناء المؤسسي للدولة ، ويضعف السلطة المركزية عن بسط سيطرتها القانونية والسياسية على كل السكان والمناطق التابعة لها.

من خلال العناصر الآتية يمكن التنبؤ ومعرفة مسار انهيار الدولة:

– ظهور متغيران يحملان وزنا كبيرا وهما : بيئة خارجية متناقضة وتعبئة مجموعة متقدمة، كل منها كافية لإضعاف الدولة القوية، هذه الخصوصية مهمة لأنها دقيقة على المستويين اللذان يغيبان في الكثير من المؤشرات العملية "للإنذار المبكر" التي تستعملها الوكالات الدولية، فالدولة الفاشلة مازال ينظر إليها أساسا بأنها عملية محلية مع تجاهل الدور الحاسم للفواعل الإقليمية والدولية

–متلازمة التنمية والديموقراطية (النمو الاقتصادي، والمسار الديمقراطي) لا تحملان ثقلا كبيرا في المراحل المبكرة لمسار الإنهيار، لأنها غير قادرة على زعزعة استقرار الدولة القوية ما لم تكن مجتمعة.

–يعتبر العامل الاقتصادي المتغير المركزي في اتجاه الدولة نحو الأزمة.

–يوجد متغيران أساسيان للإنهيار يحملان وزن أكبر بشكل خاص: تعبئة المجموعات المتقدمة وتغيير في البيئة الخارجية للدولة ، هذان المتغيران كانا دائما مهمان في بداية العملية .

وفي سياق متصل كل ما يتخذ من خطوات لتفادي إنهيار الدولة هو وسيلة للوقاية من حدوث أي من المتغيرات السببية الأربعة، والتي تتضمن توافق في البيئة الخارجية، مع التزام المجموعة الدولية ودول الجوار بالوقاية من إنهيار الدولة، هذا لا يعني الاستمرار في تقديم الدعم للدول في حالة أزمة ومساندة الأنظمة الشمولية إلى الأبد، فبدلا من التأرجح بين الدعم وعدم التورط يمكن للمجموعة الدولية أن تغير من طبيعة تدخلاتها (caty, 2005, 33 ).

**الخاتمة**

إن دول الساحل الإفريقي باعتبارها جزءا من العالم الثالث حاولت بناء مؤسسات سياسية لتحقيق الاستقرار السياسي والأمني والتنمية الإقتصادية، وبذلك بدأت عملية البناء السياسي والاقتصادي مباشرة بعد استقلال دولها. إلا أن هذه العملية البنائية كانت في معظمها بمثابة أزمات متجذرة ومستديمة، بسبب الإبقاء على الهياكل السياسية الموروثة عن الاستعمار الطويل لدول المنطقة، بالإضافة إلى الركائز التي بنيت عليها النظم السياسية في إفريقيا فأنتجت لها اختلالات هيكلية متعددة الأبعاد عمقت من هشاشة البناء السياسي والأمني والتنموي داخليا، واستمرار علاقات التبعية مع دول الاستعمار في العلاقات الخارجية .

يمكن تحقيق الأمن والتنمية في منطقة الساحل ، وتخطي التهديدات وحالة الهشاشة والعجز التي تنطوي عليها دول المنطقة، عن طريق تكثيف الجهود الإفريقية البينية، والعمل على تحقيق التكامل في الإطار الإقليمي متعدد الأبعاد، من خلال إعادة النظر في الأنظمة التسلطية الحاكمة في بعض الوحدات السياسية بالمنطقة، وكذا العمل على تجاوز مصادر التهديدات المتمثلة في الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، ولا يتأتى ذلك إلا بتكريس ثنائية الأمن والتنمية

في إطار متعدد الأبعاد. ويمكن عرض مجموعة من التصورات بناءا على ما سبق في هذه المقالة لتحقيق الأمن في الساحل الإفريقي وفقا لمتلازمة التنمية والديمقراطية نذكر منها:

-انتهاج سياسات أمنية وتنموية رائدة بالمنطقة، وذلك بهدف التقليل أو القضاء على أثر كل من التهديدات التي تعيق بناء سلم شامل وتنمية مستدامة بالمنطقة كالهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة ، والإرهاب العابر للحدود على أمن منطقة السّاحل الإفريقي.

-تفعيل الجهود الجماعية لكل من النخب والحكومات والفاعلين في كل من دول الساحل خاصة(تشاد – مالي – النيجر – موريتانيا ) ، بالدرجة الأولى لوضع سياسات وبرامج تنموية ، هدفها القضاء على مظاهر التهميش والفقر والفشل الذي يميز دول السّاحل والتي تعتبر أحد أبرز مسببات انتشار الجماعات المتطرفة ، وأحد أبرز الدوافع في تزايد كل من الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والإرهاب العابر للحدود وعدم الاستقرار.

– تعزيز مؤسسات الدولة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون كلها أمور ضرورية لضمان الأمن والتنمية والاستقرار على المدى الطويل في منطقة الساحل. تتضمن المتعلقة بالحوكمة، والأمن، والقضايا الإنسانية، وحقوق الإنسان والتنمية وفقا للطلب الوارد في قرار مجلس الأمن رقم: 2056 ، لعام 2012.

– بناء مظلة أمنية إقليمية مشتركة بين دول الإقليم درءا للتدخلات الأمنية الخارجية ، ورسم هوية جيو أمنية تبعد المنطقة عن التقاطبات الجيوسياسة للمحاور الكبرى، التي تنفذ أجندة تخريبية تبعث على عدم الاستقرار في المنطقة وإثارة الأزمات فيها من أجل إبقاء دول الساحل الإفريقي ضمن استراتيجيات الهيمنة العالمية للقوى الكبرى.

## المصادر والمراجع

### المراجع باللغة العربية


1. محمود شاكر سعيد، وخالد بن عبد العزيز الحرفشي، مفاهيم أمنية، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010.
2. محمد عبد الغاني سعودي، إفريقية : شخصية القارة في شخصية الأقاليم. القاهرة :مكتبة الأنجلو المصرية، 2004.
3. عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي البنية والأهداف الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002.

4. إبراهيم مشورب، التخلف والتنمية دراسات اقتصادية، بيروت : دار المنهل اللبناني، مكتبة رأس المنبع للطباعة والنشر، ط 1، 2002.

**المذكرات العلمية:**

5. ليلى العجال، واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي، (رسالة ماجستير، غير منشورة)، جامعة منتوري، كلية الحقوق والعلوم. السياسية، قسم العلوم السياسية، قسنطينة، 2013.
6. -عميرة إسماعيل، دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري، (رسالة ماجستير، غير منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، الجزائر، 2009،.
7. محمد البشر الأعور،، الانقسامات الاجتماعية والتنمية الديمقراطية والاستقرار السياسي في دول شرق إفريقيا(1990-2009، )رسالة ماجستير، غير منشورة)، جامعة الجزائر 3، كلية الحقوق والعلوم . السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2010.
8. رضوان بروسي، الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية الآليات والعمليات ومؤشرات قياس نوعية الحكم، (رسالة ماجستير، غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، باتنة، 2009.
9. عصموني خليفة، التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية ودوره في تحقيق الوحدة الإفريقية، ) رسالة دكتوراه، غير منشورة ، جامعة أبي بكر بالقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، تلمسان، 2015.

**المقالات:**

10. محمد بشير حامد، " الشرعية السياسية وممارسة السلطة : دراسة في التجربة السودانية المعاصرة، " المستقبل العربي، عدد: 94، ديسمبر – 1986.
11. د.ك، "النيباد الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا النيباد"، مجلة افريقيا قارتنا، العدد04، أفريل 2014.
12. علاء جمعة، " مبادرة ثلث سنوات"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 159، سنة 2005.
13. المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقلالية، ملتقى حول " الساحل ضمن استراتيجية القوى"، مجلة الجيش، العدد 620، مارس 2015.
14. تجمع التنمية لدول الجنوب الإفريقي، مجلة إفريقيا قارتنا- ع. 8، نوفمبر 2013.
15. 4-تقارير:
16. تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية2008/2007.
17. تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا: الأداء والتحديات ودور الأونكتاد، الدورة 55، 2012.

## المراجع باللغة الأجنبية:

18. Seyoum Hameso, "Issues and Dilemmas of Multi-Party Democracy in Africa," West Africa Review Vol.3,No.2 (2002).

19. Stewart Patrick,"Weak States and Global Threats: Factor Fiction?", the Washington quarterly, spring 2006.
20. MATTHEW KIRWIN," The Security Dilemma and Conflict in Cote d'Ivoire", Nordic Journal of African Studies,: (2006),.48

**مواقع الكترونية:**

21. محمد سعد أبو عامود، أمن التنمية وتنمية الأمن، نقلا عن الموقع:

≤www.police f2/634613866428825.pd-mc.gov.bh/reports/2012/6≥ .22

23. Jean Jacques Roche, "quelle politique de sécurité pour l'après guerre froide ? une approche réaliste de sécurité a l'aube du XXIe siècle, " ≤www.dandurand.uqam.ca/download/pdf/etudes/roche/politiques_de_securite.pdf≥

24. بوحنية قوي، "مدخل إلى تحليل نسقي للأسباب الهيكلية للهزات الأمنية الشاملة في المنطقة المغاربية-الساحلية"، أنظر الرابط:

≤http://www.bouhania.com/news.php?action=view&id=243≥

25. د.ك، "النيباد أحد أهم الرهانات في سياسة الجزائر الخارجية على مستوى القارة السمراء"، وكالة الأنباء الجزائرية -على الرابط الإلكتروني:

26. ≤http://www.djazairess.com/aps/25481510:15/2017≥
27. Pierre Englebert, Denis Tull," Post-Conflict Reconstruction in Africa: Flawed Ideas about Failed States", September 19, 2007, See link :
28. ≤http://www.politics.pomona.edu/penglebert/State%20Rec%20Paper%20IS%20R&R%20Sep%2019%2007.pdf≥
29. Caty Clément, The Nuts and Bolts of State Collapse: Common Causes and Different Patterns? A QCA Analysis of Lebanon, Somalia, and the former-Yugoslavia. Harvard University, See link :
30. ≤www.compasss.org/clement2005.pdf≥.